



التقرير المالي للبلديات

لعام ٢٠٢٠ اصدار رقم (٤) لعام ٢٠٢١

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الادارة المحلية
وبنك تنمية المدن والقرى

المحتويات

٣ **كلمة العدد**

٤ **المقدمة
الاهداف**

٥ **القوانين والأنظمة المعمول بها
قانون البلديات رقم (١٤) لعام ٢٠١٥
النظام المالي للبلديات رقم (٤٢) لعام ٢٠١٦
قانون بنك تنمية المدن والقرى رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته**

٦ **آلية تحديد حصة البلديات من التحويلات الحكومية
ابرز التشريعات المتعلقة بالبلديات لعام ٢٠٢٠ :**

٧ **المصطلحات الاجرائية**

٨ **دليل الموازنة متوسطة المدى**

٩ **موازنة البلدية المستجيبة للنوع الاجتماعي**

١٠ **المشاريع الابتكارية**

١١ **خلاصة التطورات المالية للبلديات**

- جانب الإيرادات
١. افضل الممارسات البلدية فيما يتعلق بتحصيل العوائد منشورة في الرسالة الإخبارية للمرصد المالي
٢. تتضمن النشرة افضل البلديات الفئة أ المتعلقة بتحصيل عوائد البلدية المساعدات والمنفذ الداخلية
- جانب النفقات
- تطور مديونية البلديات





م. توفيق الخواطرة

ظلنا في هذه الايام المباركة ذكرى تأسيس مملكة الرسالة المقدسة على يد خفيف نبي الله الاعظم جلالة المغفور له الملك عبدالله الاول رحمه الله لتكون منارة لعقيدة تبني ولا تهدم وتجمع فلا تفرق يجسدها دستور جلالة المغفور له الملك طلال بن الحسين رحمه الله وينبئها حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال رحمه الله باني مؤسسات الدولة وفق قيم استغلال الموارد المتاحة وتعظيم المميز النسبي التي جانا الله تعالى بها لتكون المملكة الاردنية الهاشمية مضربياً لجميل الامثال يسعى الآخرون لتطبيق تجربتنا في جميع القطاعات.

واما اليوم فنحن ننظر الى مئة عام مضت باعين تملؤها مشاعر الفخر والاعتزاز بإنجازات وطننا الحبيب ونحن ننعم بدولة امن وامان يسودها قدسيس حقوق الانسان وتعظيم قيم المواطنة الحقيقية في ظل حضرة سيدى صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني المعظم مطلق رسالة عمان النقية للعالم اجمع ومطلق النقاش باوراقه الملكية والتي تشخيص الواقع وتضع اولويات العمل في المستقبل، فهنئنا لاردننا الجميل ارض العزم والتاريخ الاردن الشاب والذي كان وسيبقى نموذجاً للارادة القدرة ومعياراً للنجاح وتحطي كل الصعاب وتقديم ابهى واجمل صورة لمجتمع كريم متاحب.

تأتي هذه الذكرى الطاهرة والقطاع البلدي يرتدي زياً جديداً يتناسب مع متطلبات المرحلة وتلبية لاحتياجات المجتمع ليصبح قطاعاً للادارة المحلية تأسيساً لاماكنية كمفهوم وكتطبيق يعد خمامنة للتوزيع العادل لمقدرات التنمية ويقدم خدماته للمواطنين والمقيمين والزوار اينما تواجدوا على هذا الترى الطهور تأتي والقطاع يشهد تغيرات جذرية تعزز من التصاقه بحياة المواطن اليومية وتخلق بيئه تنافس ايجابية بين مكوناته للوصول الى التميز تتوج بجائزة ملكية للبلدية المتميزة والمدينة الاناضف حيث تم اطلاقهما في مؤتمر البلديات الذي شرفناه حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم بحضوره وشاركتنا أفكاره وطالعاته لمستوى الأداء المطلوب.

عملت وزملائي فريق المرصد المالي على اعداد نشرة الواقع المالي للبلديات المملكة وفق افضل الممارسات العالمية في هذا المجال حيث تم عمل دراسات مالية بنيت على قيم واقعية وحقيقة تم الحصول عليها من خلال قنوات موثوقة ومصادر مسؤولة في كل بلدية.

نخوا بين ايديكم نتائج عملنا من بيانات مالية حيث تجدون في نشرتنا وصفاً لافضل الممارسات وبياناً للمديونيات ومقارنات مالية معيارية لبيانات البلديات والنفقات وتكاليف التشغيل والرواتب.

مذكرين بأن نشرتنا هذه تأتي بعد سنة مالية تعد الاصعب على العالم اجمع وبالاخص على قطاعات الخدمات وقطاعنا لا يختلف من المعاشرة المالية والتي نتجت عن المعركة التي خذلناها مجتمعاً مع تفشي فايروس كورونا تتج عنها تدني واضح في الارادات وتعاظم في النفقات الذي نتج عن الدور التاريخي للبلديات في التحدي لمهام استدامة الخدمات من توحيل وتفعيل ومرقديم ومراقبة تطبيق معايير الصحة والسلامة العامة ليخرج مجتمعنا من هذه المحن مصاننا معافاً.

نخوا في فريق المرصد المالي سعدون بمجهودنا في اخراج هذه النشرة ونتمنى ان تكون اداة لاصحاب القرار وللباحثين والمهتمين في قطاع الادارة المحلية ونرحب بأي مقتراحات قد تؤدي الى زيادة جودة عملنا في النشرات القادمة.

نتمنى ان تقدر نشرتنا القادمة وقد تغلبت البشرية على الوباء وكل عام وانتم بخير.



اللجنة المشاركه في اعداد نشرة مالية البلديات

وزارة الادارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى

الاسم

رئيس اللجنة	م. توفيق الخواطرة
عضو	احمد قاسم الدلكي
عضو	حسن جبر
عضو	عامر الحنيطي
عضو	منى ملدم

مقدمة:

تم إعداد هذا التقرير المالي للبلديات اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢١ من قبل وزارة الادارة المحلية عن واقع الحال المالي للبلديات الفئة الاولى (٢٠) بلدية، ويحتوي على بيانات تفصيلية لحركة الإيرادات والنفقات، إضافة إلى الفائض أو العجز(المتحقق). وتسعى وزارة الادارة المحلية من خلال نشر هذا التقرير - بشكل دوري - على الواقع الالكتروني لكل من الوزارة، البنك والبلديات بغض إعطاء مزيد من الشفافية حول أداء المالية العامة المحلية للبلديات وفق معايير الإفصاح المالي.

حيث تم في عام ٢٠١٩ وبناء على توجيهات وزير الادارة المحلية تشكيل لجنة المرصد المالي واستراتيجية الاتصال للبلديات بالمشاركة ما بين وزارة الادارة المحلية وبنك تنمية المدن والقرى لغایات مراقبة وتحسين دراسة الوضع المالي في البلديات، ووضع توصيات لرفع الاداء المالي للبلديات، وإيجاد أفضل الأدوات والأساليب لخمام نقل المعلومات والبيانات المالية من البلديات إلى المرصد المالي ليتم دراستها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات المالية لتحسين أدائها ورفع الكفاءة المالية للبلديات وزيادة قدرة الوزارة على مراقبة الوضع المالي للبلديات من أجل تحسين الإيرادات وتحفيض العجز المالي. كذلك العمل على تحديد العلاقات بين الشركاء والمعنيين.

اهداف التقرير المالي:

- اعداد النشرة المالية للبلديات بشكل دوري.
- اعداد الية الإفصاح المالي للبلديات وفقا لنماذج الإفصاح المعتمدة.
- التحليل المالي لموازنات البلديات.
- دراسة وتحليل العجز المالي والمديونية، ووضع حلول التعافي المالي للبلديات (تحسين التحصيلات).
- المشاركة في دراسة هيكلة الدوائر المالية في البلديات وحسب الفئات والأنظمة المالية المحوسبة المعمول بها.



٢- آلية تحديد حصص البلديات من التحويلات الحكومية

المعايير المعتمدة

- اعداد السكان كما هي بتاريخ ١٣/١٢ من كل عام.
- المساحة التنظيمية لكل بلدية بالدنم المربع.
- المسافة بالكميometer من مركز البلدية ولغاية عمان.
- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي GDP
- معلومات احتياجات الانفاق Parameter spending needs
- معاملات الانحدار: السكان، المسافة، المساحة
- معدل الفقر، معدل الایجار الشهري في البلديات (لغایات احتساب الإيرادات المحتملة)

عناصر المعايرة

يتم بموجب هذه المعايرة تقسيم القيمة الاجمالية المخصصة لدعم البلديات الى ثلاثة انواع من المنح المالية وعلى النحو التالي:

اولاً: منحة المساواة Equalization Grant, والتي تعتبر الاكثر اهمية من حيث المقدار المخصص لها والتي تشكل (٩٥)% من اجمالي الدعم والتي تعتمد على اساس تحديد الفجوة بين الإيرادات المحمولة واحتياجات الانفاق للبلديات والعمل على تجسيير الفجوة الى حد متساو لكل بلدية.

ثانياً: المنحة المشروطة للمكافأة للإيرادات Conditional Matching Grant: وهي من تكافئ فئات معينة من إيرادات البلدية الذاتية وتعكس نشاط البلدية والتي يمكن تسميتها (خطة مكافآت) لتحفيز توليد إيرادات البلدية والتي من الممكن ان تخضع الاردن في مركز رياضي على الصعيد الدولي،

ثالثاً: المنحة الانتقالية Transition Grant: والتي تخمن عدم خسارة اي بلدية عن سنة الاساس، واعطاء البلديات فرصة للتكييف مع النظام الجديد.

ابرز التشريعات المتعلقة بالبلديات للعام ٢٠٢٠ :

١- صدور نظام رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠ نظام المعدل لنظام موظفي البلديات:

من اهم التعديلات التي طرأت على نظام موظفي البلديات رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٠٧ و تعديله ، تعديل المادة ٦: التي تتعلق بتشكيل لجنة شؤون الموظفين في البلديات.

المادة ٣٧: يلغى نص المادة (٣٧) من النظام الاطلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تحدد ساعات العمل في البلديات بما مجموعه (٤٢) ساعة أسبوعياً ولمدة ستة أيام بما فيها يوم السبت ويستحق الموظف ما نسبته (٢٥%) من الراتب الاساسي عن تلك الساعات اما البلديات التي يكون مجموع ساعات العمل فيها (٦٣) ساعة أسبوعياً و لمدة ستة أيام بما فيها يوم السبت فيستحق الموظف ما نسبته (١٠%) من الراتب الاساسي عن تلك الساعات.

ب- للبلدية التي تستوجب طبيعة عمل اي من موظفيها العمل بنظام المناوبات ان تصدر التعليمات الداخلية اللازمة لتنظيمها بموافقة الوزير على ان لا يقل عمل الموظف عن ساعات الدوام الرسمي المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

٢- صدور نظام رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ نظام المعدل لنظام تقاعد موظفي البلديات و مكافآتهم ، من اهم التعديلات التي طرأت على نظام تقاعد موظفي البلديات و مكافآتهم :

المادة (٤) يلغى نص المادة (٤) من النظام الاطلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ- تقطيع البلديات عائدات التقاعد بنسبة (٧٪) من راتب الموظف.

ب- مع مراعاة الفقرة (أ) من هذه المادة ، تخضع النسبة التي يتقاضاها الموظف وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من المادة (٣٧) من نظام موظفي البلديات لغايات احتساب الراتب التقاعدي و تقطيع عائدات التقاعد عنها.

٣- صدور تعليمات لوازن وأشغال البلديات التي صدرت استناداً لاحكام الفقرة (ب) من المادة ٦ من نظام المشتريات الحكومية رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٩ .



٣ المصطلحات الإجرائية

المصطلحات الإجرائية

الإيرادات

تشمل خرية الأبنية والأراضي، المخصصات من الضرائب والرسوم.

الضرائب والرسوم

تشمل الضرائب والرسوم التي تجبيها الحكومة لصالح البلديات من المشتقات النفطية والمساعدات الضافية الممنوحة من هذا الدعم.

التحويلات الحكومية

خريطة مفروضة على الأراضي والعقارات والمخصصة للبلديات.

خرية الأبنية والأراضي

تشمل رخص المهن، رخص الحرف والصناعات، رخص المكاتب المهنية، رخص أخرى بموجب الأنظمة والقوانين السارية المفعول.

رخص المهن

تشمل رخص الأبنية والإنشاءات، رسوم كشف الأبنية والإنشاءات، اذونات الاشتغال، اثمنان نماذج ومتطلبات، رسوم افراز الأبنية والإنشاءات، اخرى بموجب نظام الأبنية والتنظيم المعمول به.

رخص الأبنية والإنشاءات

تشمل عوائد تنظيم وتحسين، عوائد التعبيد والتزفيت، عائدات دفن الموتى، عوائد زرائب الاغنام، عوائد الارصاف والاطاريف، عائدات تقاعد، اخرى.

العوائد

تشمل رسوم الخضار والفواكه، رسوم الموازين والمكاييس، رسوم الدلاله، رسوم بيع الحيوانات، رسوم اللوحات والاعلانات، رسوم المقاهي والملاهي، دور السينما، رسوم موقف السيارات، رسوم تصديق عقود الاجار، رسوم ذبح الحيوانات والمسالخ، رسوم مظلات المحلات التجارية، رسوم اشتراك المكتبه العامة، رسوم مسالخ الدواجن، رسوم براءة ذممه، رسوم ابار ارتوازية، اخرى بموجب الأنظمة والقوانين ذات العلاقة.

الرسوم

تشمل رسوم النفايات، اثمنان اكياس النفايات، اثمنان الحاويات، اجور سيارة النقل، اجور نقل النفايات، اخرى.

إيرادات منع المكاره وجمع النفايات

تشمل بيع اموال البلدية غير المنقوله فضلات الاراضي، بيع اموال البلدية لوازم، نسخ العطاءات، اثمنان مياه الابار، غرامات، مصروفات مسترد، إيرادات محكمة البلدية، بقایا المجالس القروية، اخرى.

الإيرادات المختلفة

تشمل مساهمات وبرعات حكوميه، مساهمات وبرعات القطاع الخاص، مساهمات وبرعات المواطنين.

المساعدات والهبات

من خارجية وداخلية تمنح للبلديات.

المن

تشمل اسواق الخضار، مخازن واسواق تجاريه، مكاتب ومجمعات الدوائر، مواقف السيارات، والشاحنات، مسالخ، اخرى

الإيجارات

تشمل إيرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات (مشاريع استثمارية تدر دخلاً مالياً للبلديات)

إيرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات

تشمل فوائد بنك تنمية المدن والقرى، فوائد البنوك التجارية.

إيرادات الفوائد

تشمل ارباح المساهمه في رأس المال بنك تنمية المدن والقرى، ارباح المساهمه في الشركات والمؤسسات.

إيرادات الاستثمارات المالية

تشمل خريطة الأبنية والأراضي، رخص المهن، رخص الأبنية والإنشاءات، العوائد، الرسوم، إيرادات منع المكاره وجمع النفايات، إيجارات، إيرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات، إيرادات الفوائد، وإيرادات الإستثمارات المالية، إيرادات مختلفة.

الإيرادات الذاتية

تشمل التحويلات الحكومية، الإيرادات الذاتية، المساعدات والهبات.

الإيرادات الفعلية الكلية



٣. المصطلحات الإجرائية

المصطلحات الإجرائية

النفقات

تشمل رواتب رئيس البلدية، رئيس اللجنة، الموظفين المعنفون، الموظفين غير المعنفون، الموظفون بعقود، أجور عمال النظافة، أجور عمال، العلاوات، مساهمة الضمان الاجتماعي، رواتب وعلاوات المتقاعدين، التعويضات والمكافآت والعمل الخافي، رواتب موظفي المحكمة، مكافأة اعضاء المجلس البلدي، أجور النقل وعلاوة السفر بدل اقتناه سياره

الرواتب والأجور والعلاوات

تشمل الكهرباء، كهرباء إشارة الشوارع، مياه ومجاري، محروقات السيارات والاليات الثقيلة، تأمين وترخيص الاليات والسيارات، قرطاسيه ومطبوعات، بريد وهاتف واتصالات، نماذج وخططات، لوازم الرسم، والادوات الهندسية، الاشتراك في المنظمات العربية الدولية، اخري.

مصاريف اداريه
وعموميه(اخري)

تشمل الرواتب والأجور والعلاوات، المصاريف الإدارية والعمومية.

النفقات الجارية

تشمل ايجار مبانى البلدية، ايجار مبنى المحكمة، ايجار مبنى المكتبه، ايجار مخازن، ايجار اليات وسيارات، ايجارات اخرى.

مصاريف الايجارات

تشمل ملابس عمل، اكياس قمامه، لوازم نظافه، ميدات وكيموايات، الاشتراك في مجالس الخدمات المشتركة، الاشتراك في مكب النفايات، مكافحة الحيوانات الضالله، اخري.

مصاريف الصحة والبيئة

تشمل احتفالات واعياد، الاعانات والهبات، خيافه، دفن الموتى، مساهمه في مجالس الخدمات الاجتماعية.

مصاريف اجتماعية

تشمل صيانة الابنيه والنشاءات، صيانة الحدائق والمتزهات، صيانة المقبره، صيانة الملعب البلدي، صيانة المسلح، صيانة البرك والينابيع، صيانة اجهزه ومعدات مكتبيه، صيانة وقطع غيار السيارات والاليات، صيانة الشوارع، اخري.

مصاريف الصيانه

تشمل فوائد حساب مكشوف بنك تنمية المدن والقرى، فوائد قروض بنك تنمية المدن والقرى، فوائد البنوك التجاريه، فوائد منظمة المدن العربيه، فوائد اخرى.

مصاريف فوائد وعمولات

تشمل الاثنان، الاجهزه والمعدات المكتبيه، شراء السيارات.

نفقات رأساليه اداريه

تشمل فتح وتعبيد الشوارع، خلطات اسفليته، انشاء ارصفه واطاريف، لوازم، اشارة الشوارع، الاشارات الخوئيه، انشاء المظلات، علامات ولوحات الطرق، انشاء العبارات واقنية تصريف المياه، الجدران الاستناديه، شراء اليات انشائيه، شراء اليات النظافة، المحطات التحويلية لنقل النفايات، اخري.

نفقات رأساليه خدميه

تشمل استثمارات لغراض انشاء مشاريع استثمار، ابنيه وانشاءات للاستثمار، مساهمات في مشاريع البلديات الاخري، اخري.

نفقات رأساليه استثماريه

تشمل المساهمة في رأسال بنك تنمية المدن والقرى، المساهمة في الشركات والمؤسسات، استثمارات مالية اخرى.

الاستثمارات المالية

تشمل النفقات الجارية، النفقات الرأسمالية، الاستثمارات المالية، نفقات المجتمع المحلي.

النفقات الفعلية الكلية

هو أحد انواع تحليل السلسل الزمنية، ويستخدم في تحديد الاتجاه العام للمتغير المراد دراسته، ويكون لفترات او دورات طويلة وبذلك تكون هناك أكثر من فترة مالية ليتم عمل التحليل ومقارنه كل فترة عن سابقتها لمقارنة الاداء الحالي عن السابق.

تحليل الاتجاه (التحليل الافقى):

هو ايضاً أحد الطرق المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية ولكن يستخدم لفترة مالية واحدة ويتم فيه تحليل نسبة الفرع من الاصل وفي حالة تحليل القوائم المالية لابد من توفر الايضاحات التفصيلية لمكونات القوائم، كما يمكن من خلاله دمج تحليل كل القوائم المالية والخروج بمؤشرات في غاية الأهمية.

التحليل الرأسى



دليل الاجرائي لموازنة متوسطة المدى

مقدمة :

موازنة البلدي متوسطة المدى هي الخطة المالية للبلدية خلال السنوات الثلاث القادمة. تتضمن (سنة التقدير وستين تأشيرتين) وتشمل كافة بنود الموازنة من حيث الإيرادات الذاتية والإيرادات المحولة من الحكومة والهبات والتبرعات التي تحصل عليها البلدية وآية موارد أخرى مع بيان كيفية إنفاق هذه الإيرادات وفق الأهداف والاحتياجات الأولويات.

ترتبط الموازنة متوسطة المدى بالخطيط الخدمي والتنموي والاستثماري، وهي جزء من خطة العمل السنوية للبلدية والتي يعبر عنها بالمبادرات النقدية على أن تتضمن خطط العمل السنوية للأعوام الثلاث القادمة الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء المراد تحقيقها بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج.

الإطار التشريعي:

يرتبط الإطار التشريعي المتعلق بإعداد موازنات البلديات بما يلي:

- (١) قانون البلديات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٥
- (٢) النظام المالي للبلديات رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٦
- (٣) تعاميم وقرارات وزارة الإدارة المحلية المتعلقة بإعداد موازنات البلديات السنوية والإدارة المالية.

وفيما يلي توضيح للمواد والبنود ذات العلاقة بموازنة البلديات المذكورة في التشريعات أعلاه:

١) قانون البلديات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٥:

يتضمن الأمور الرئيسية المتعلقة بالعمل البلدي مثل تقديم الخدمات وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتنموية والاستثمارية والإدارة المالية في البلديات وهو مرجع لكل العاملين في قطاع العمل البلدي. وينص هذا القانون على أن البلدية هي مؤسسة أهلية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، ويتم تشكيل وإلغاء وتعيين حدود البلدية ووظائفها وصلاحياتها بمقتضى هذا القانون، وتأخذ بموجب هذا القانون شخصية معنوية تتمتع بكافة الحقوق القانونية.

- المادة ٥-أ/: من وظائف ومهام المجلس البلدي إقرار الميزانية العمومية والموازنة السنوية للبلدية وإقرارها من وزير الإدارة المحلية.
- المادة ٩-ج/: من مهام وصلاحيات المدير التنفيذي في البلدية اعداد مشروع الموازنة السنوية والتقرير السنوي ونصف السنوي والبيانات المالية الختامية ورفعها الى رئيس البلدية في الوقت المحدد.
- المادة ٢٦:
 - أ- يعد المجلس الموازنة السنوية للبلدية متضمنة موازنات المجالس المحلية ولا يعمل بها الا بعد اقرارها من المجلس ومصادقة الوزير عليها، على ألا تتجاوز فيها رواتب الموظفين وعلاواتهم ما نسبته (٥٠٪) من حجم الموازنة في البلديات التي تزيد فيها نسبة رواتب الموظفين وعلاواتهم عن ذلك وتصبح هذه النسبة (٤٤٪) من حجم الموازنة بعد خمس سنوات من نفاذ أحكام هذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء مقدار هذه النسبة بعد مرور تلك المدة.
 - ب- يضع المجلس جدول تشكيلات الوظائف.
 - ت- ينفق المجلس ضمن حدود المجلس المحلي ما لا يقل عن (٥٠٪) من الإيرادات المتوقعة لذلك المجلس المحلي وله توزيع ما تبقى على المجالس المحلية التي تكون إيراداتها قليلة أو التي لا تلبى إيراداتها اقامة مشاريع تنموية كما له ان ينفقها لإقامة مشاريع مركزية او كبرى تخدم البلدية.
 - ث- د- يجوز للمجلس وضع ملحق للموازنة على ان يراعي الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.



(ج) النظام المالي للبلديات رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٦:

مجموعة الإجراءات والتعليمات والتي تنظم عمل الإدارة المالية في البلديات.

- المادة ٢: الموازنة هي الخطة السنوية للبلدية عن السنة المالية القادمة والتي تبين الإيرادات والنفقات المقدرة متضمنة الموازنات الفرعية للمجالس المحلية التابعة للبلدية وجدول تشكيلات الوظائف للبلدية.
- المادة ٤-ج: من مهام المدير التنفيذي للبلدية:
 - اعداد خطة العمل السنوية للبلدية للسنة المالية التالية واعداد مشروع الموازنة السنوية وتقديمها الى رئيس البلدية قبل نهاية شهر أيلول الذي يسبق السنة المالية للموازنة.
 - اعداد خطة عمل وموازنة تأشيريه للبلدية للستينيات التالية لسنوات مشروع الموازنة السنوية وتقديمها الى الرئيس.
- المادة ٧-أ: يقر المجلس البلدي موازنة البلدية السنوية متضمنة موازنات المجالس المحلية التابعة لها ويرفعها للوزير قبل شهر على الأقل من بداية السنة المالية المتعلقة بها بمطادقة عليها مرفقا بها جدول تشكيلات الموظفين الذي وضعه المجلس.
- المادة ٨: تعرض الموازنة على الوزير وفق النموذج المقرر لها معززة بالإيضاحات والتفصيلات التي تتعلق بها وذلك وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية.
- المادة ٩-أ: للوزير المطادقة على الموازنة كما وردت اليه او اعادتها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها.

(٣) التعميم السنوي لوزارة الإدارة المحلية - تعليمات اعداد مشروع الموازنة التقديرية

يصدر سنوياً تعميم عن وزارة الإدارة المحلية يبين الإطار العام والخواص التي يطلب من البلديات التقيد بها ويكون هذه التعميم على شكل تعليمات متعلقة بإعداد مشروع الموازنة التقديرية. وعلى البلديات التقيد بالموعد المحدد لتقديم مسودة الموازنة.

الأدلة الإجرائية ذات العلاقة (وثائق معتمدة)

- (١) الدليل التطبيقي لإعداد الخطة الاستراتيجية وخطة التنمية المحلية للبلدية المعتمد من وزارة الإدارة المحلية
- (٢) الدليل الإجرائي لإعداد دليل الاحتياجات والخطة التنموية للبلدية المعتمد من وزارة الإدارة المحلية.



المبادئ العامة للموازنة متوسطة المدى

- تعكس تقديرات الموازنة الإيرادات التي يمكن أن تتحقق ضمن الظروف المتوقعة بالإضافة إلى النفقات التي ستدفعها البلدية. وتقسم هذه التقديرات إلى جزئين: الأول: الموازنة الجارية والثاني: الموازنة الرأسمالية التنموية والاستثمارية.
- اشراك المدراء الفنيين في البلدية في وضع التقديرات الخاصة بدوائرهم.
- يتم وضع التقديرات بالتفاصيل الكاملة وأن تنظم حسب البرامج والأنشطة التنموية والاستثمارية المتوقعة. يستند إعداد الموازنة على الخطط التنموية والاستراتيجية والاستثمارية والبلاغات الرسمية، والبرامج تحت التنفيذ، وحاجات المجتمع المحلي، وكذلك على الظروف السائدة، والمستجدات التشريعية، وتأثيراتها المالية المستقبلية.
- يتم التعبير عن التقديرات بالدينار.
- يتم تفصيل جميع بنود الإيرادات والنفقات لأدنى مستوى ممكن، ولا تقدم كمجموع أو مبالغ إجمالية.
- يتم توضيح أسباب وجود اختلافات جوهرية بين التقديرات المستقبلية ونتائج العام الحالي.
- يمكن أن تشتمل الموازنة متوسطة المدى على عجز أو فائض، بمعنى أنه لا يجب أن تتساوى نفقات البلدية وإيراداتها دائمًا.
- يجب أن تكون موازنة البلدية جزءاً من الخطة التنموية على المستوى المحلي وعلى مستوى المحافظة.
- تقديم الموازنة باستخدام النموذج المعتمد وذلك حسب المادة (٨) من النظام المالي للبلديات رقم ٤٢ لعام ١٤٢٠ والتي تنص على أن يتم عرض الموازنة وفق النموذج المقرر لها معززة بالإيضاحات والتفصيلات.
- وضع تقديرات حقيقة ومعقولة والتركيز على النتائج الواجب تحققها من الإنفاق.

الموازنة هي الجزء المالي من الخطة التنموية للبلدية. يقتضي التخطيط التنموي جود خطة تنمية متوسطة الأجل تدفعها وتلتزم بها البلدية. كما ويجب أن تتعاون فيها كل وحدات ودوائر البلدية مع المجتمع المحلي والوزارة ومع أية جهات تنمية على مستوى المحافظات والأقاليم، أو أي جهات ذات علاقة.

يتم التعبير عن الخطط التنموية على شكل برامج أو مشاريع تدفعها البلدية أو غيرها بما يخدم تلك الخطط. حتى يكون تنفيذ الخطط التنموية ممكناً ومدروساً، فإنه يتم تقسيم تلك البرامج والمشاريع إلى أجزاء أو مراحل سنوية، يعبر عنها في مشروع الموازنة.



موازنة البلدية المستجيبة النوع الاجتماعي

مقدمة - قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة

- **التمكين الاقتصادي للمرأة:** ويهدف إلى تمكين المرأة في سوق العمل وتوفير الفرص العادلة لها في الوظائف المختلفة ودون تمييز بالاجر عن الرجل.

- **النوع الاجتماعي:** أدوار، حقوق وواجبات، علاقات، مسؤوليات وصلاحيات ومكانة، يحددها المجتمع للمرأة والرجل، حسب الأطر الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وغيرها، مكتسبة وتتغير بتغير الزمان والمكان والأطر المؤثرة.

- **عدالة النوع الاجتماعي:** إنصاف كل من المرأة والرجل عن طريق وضع تدابير تزيل العوائق التي تمنع المرأة والرجل من العمل على قدم المساواة، ويؤدي تحقيق العدالة إلى المساواة.

- **الموازنة المستجيبة النوع الاجتماعي (GRB):** هي الموازنة التي يتم ضياغتها استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار احتياجات النساء الرجال في المجتمع، وتهدف هذه الموازنات إلى تحسيد احتياجات المرأة خالج جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك العمليات المتّبعة أثناء التخطيط لاعداد الموازنة والقرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

• المفهوم الشامل والعملي للموازنة المستجيبة النوع الاجتماعي:

١. هي استراتيجية تأخذ منظور النوع الاجتماعي بعين الاعتبار عند صياغة السياسات الوطنية، وعند رصد المخصصات المالية من قبل الجهات الحكومية وبما يضمن فعالية الإنفاق المبني على النوع الاجتماعي.
٢. هي نهج يهدف إلى تعزيز العدالة والإنصاف بين النساء والرجال بهدف تعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المالية الحكومية وتحقيق الكفاءة والفعالية في رصد المخصصات والإنفاق وفق النوع الاجتماعي.
٣. اداة لتحقيق العدالة في المالية العامة (النفقات وال الإيرادات) تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النوع الاجتماعي، وتلبية توقعات افراد المجتمع نساء ورجال.

• أهداف الموازنة المستجيبة النوع الاجتماعي:

١. زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي وتحليل موازنات وسياسات الحكومة.
٢. مساعدة الحكومة تجاه مخصصات النوع الاجتماعي والالتزامات المترتبة عليها محلياً ووطنياً ودولياً.
٣. إعادة صياغة موازنات الحكومة وسياسات الوطنية لتعزيز عدالة النوع الاجتماعي.

• مراحل الموازنة المستجيبة النوع الاجتماعي:

١. تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي لتحديد أثر التباين في الموازنة على النساء والرجال.
٢. إعادة صياغة السياسات وتوزيع الموارد لتحقيق النتائج المطلوبة في عدالة توزيع النوع الاجتماعي.
٣. العمل بشكل منهجي لتضمين النوع الاجتماعي في كافة مراحل عملية إعداد الموازنة.



توجهات وفرضيات موازنة البلدية

- تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق، مع العمل على تحسين انتاجية وكفاءة الانفاق واضفاء المزيد من الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص على هذا الانفاق بما يخمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين بكافة فئاتهم (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية).
- تعزيز حقوق المواطنين بجميع فئاتهم (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية) في خدمة الموارد المالية المتاحة، وتنفيذها لخططها الاستراتيجية بتقديم خدمات أفضل للمواطنين مما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الإنسان المتمثلة بحق الأمن والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والترفيه. وإبراز الاحتياجات من منظور النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) من خلال إبراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات للسنة المالية ٢٠١٩.
- تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية التي تستهدف للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)
- الترويج لفرص الاستثمارية في البلديات بهدف جذب وتوطين الاستثمارات بما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)
- تحسين رضى المواطنين عن مستوى الخدمات البلدية من خلال تنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية التي تستهدف للمواطنين من جميع الفئات (الرجال والنساء من جميع الأعمار والأوضاع المعيشية)





٤. المشاريع الابتكارية

"مشروع تسمية الشوارع وترقيم المباني"

ضمن مشروع تسمية الشوارع وترقيم المباني في بلدية عجلون الكبرى تعمل البلدية حالياً على إتمام مرحلة غرز الأعمدة وثبتت الأسماء في مناطق عنجرة وعين جنا الذي تنفذه بلدية عجلون الكبرى بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي .USAID CITIES



بلدية السلط تبدأ تنفيذ مشروع توسيعة تقاطع العيزرية

سنة واحدة ago

khalawi



بلدية الزرقاء / المركز الإعلامي

28 Dec 2020

تستمر عمليات تعبيد الشوارع في عدة مناطق من المدينة ، وتشرف دائرة الأشغال والمشاريع على هذه المشاريع منها تعبيد شارع وادي العرش والتي تنفذ حالياً من قبل مؤسسة سعد أبو علي للمقاولات ، حيث قارب العمل في هذه المنطقة من الانتهاء ، للمجهود الكبير والتعاون المشترك ما بين المؤسسة المذكورة ودائرة الأشغال والمشاريع في البلدية.



بلدية الرمثا الكبرى

29 Jul 2020

استكمالاً لأعمال مشروع إعادة إنشاء ميدان الملكة زين الشرف يقوم المقاول وتحت إشراف قسم المشاريع في بلدية الرمثا بتنفيذ أعمال الطوبار و حديد التسليح لقواعد الخرسانية تمهدأ للصب



التعهيم السنوي لوزارة الادارة المحلية - تعليمات اعداد مشروع الموازنة التقديرية يصدر سنوياً تعليم عن وزارة الادارة المحلية بين الاطار العام والخواص التي يطلب من البلديات التقيد بها ويكون هذه التعهيم على شكل تعليمات متعلقة بإعداد مشروع الموازنة التقديرية. وعلى البلديات التقيد بالموعد المحدد لتقديم مسودة الموازنة.

لعمل على مراعاة الامور التالية عند اعداد مشروع الموازنة للعام ٢٠٢٣، ولن ينظر في مناقشة اي مشروع موازنة ما لم تكتمل الشروط المطلوبة ضمن التعليمات التالية:-

اولاً: تعليمات عامة بشأن الموازنة

١. تتبع البلدية في اجراءتها المحاسبية على الاساس النقدي.
٢. على البلديات استكمال اجراءتها للتحول الى تطبيق اساس الاستحقاق.
٣. على البلديات ربط تقديرات الموازنة بخطة العمل السنوية لها وبالخطة التنموية والاستراتيجية ودليل الاحتياجات الاولويات ، بحيث تظهر تأثيرات الخطة بالموازنة مع مراعاة توقيت الابرادات والمصروفات مع ارفاق نسخة من الخطة التنموية او الاستراتيجية.
٤. على البلديات الافصاح عن بياناتها المالية من خلال نشر محتويات الموازنة وكشف التدفقات النقدية والمؤشرات المالية على صفحاتها الالكترونية او لوحة الاعلانات ظاهرة في مقرها.
٥. يوقف الصرف لكافة مواد المعاونة اعتبارا من ٢٤/٢/٢٠٢٣، ويصرف ما نسبته (١٢٪) من موازنة السنة المالية لتفعيل النفقات والالتزامات المالية المتكررة في حال تأخير تصديق الموازنة وحسب المادة ٩-أ من النظام المالي للبلديات رقم ١٤٢ لسنة.
- ٦. على البلديات التي تلقت تدريب على اعداد خطط الاستثمار متعددة السنوات العمل على استكمال خططها وادراجها ضمن موازنة البلدية للعام (٢٠٢٣) والموازنة المتوسطة المدى للاعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ولن يتم تصديق موازنتها الا بعد ارفاق هذه الخطط ضمن ملحق الموازنة للمصادقة.**
٧. العمل على ترشيد وضبط النفقات واقتصر على النفقات المتكررة والازامية و الفرعية منها.
٨. على البلديات المسمولة بخطة التعافي التقيد بنود الخطة وادراج (المبادرات الواردة ضمن خطة التعافي على موازنة البلدية للعام ٢٠٢٣ (الموازنة المتوسطة المدى للاعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٣) وحسب بنود المبادرة ضمن موازنة البلدية، للخروج بالنتائج المرجوة الواردة فيها وضمن المدة الزمنية المتفق عليها علمًا بأنه سيتم متابعة التنفيذ من قبل لجان مشكلة لهذه الغاية من قبل الوزارة وبنك تنمية المدن والقرى .
٩. العمل على تنفيذ السياسة الخاصة بالابrادات الذاتية للبلديات (للسنة المالية الحالية وحسب الدليل الذي تم ارساله بهذاخصوص).



٥. خلاصة التطورات المالية للبلديات

المنهجية العلمية للتحليل المالي لبلديات الفئة الأولى

- في هذا التقرير اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢١ تم اتباع المنهجية العلمية التي تم استخدامها في الإصدارات السابقة لتقارير عام ٢٠٢٠ رقم (٣+٢٠٢٠) لتحليل البيانات المالية للبلديات، حيث يتطلب التحليل المالي منهجية علمية تستند الى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه على النحو التالي:
- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي: حيث تناولنا في هذا التقرير بلديات الفئة الأولى على ضوء البيانات الواردة من البلديات لوزارة الادارة المحلية **(قبل تدقيق الحسابات الختامية)**.
 - تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي: وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية حيث تم الاعتماد بالتحليل على نتائج عام ٢٠٢٠ (قبل تدقيق الحسابات الختامية) من حيث الإيرادات والنفقات والبقاءيات والتحققفات ومقارنتها بالسنوات السابقة.
 - تم تحديد المعلومات اللازمة للوصول الى الهدف، والتركيز على الإيرادات والنفقات والبقاءيات والتحققفات وتطور المديونية.
 - تم تحديد اداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، حيث كانت تحليل باستخدام التحليل المقارن.
 - كان اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج هو معيار اتجاهي ومعيار البنود.
 - تحديد معايير اختيار أفضل الممارسات للبلديات استناداً إلى:
 - اجمالي الذمم (البقاءيات والتحققفات) حيث تم في هذا التقرير تحليل النتائج على ضوء البيانات الواردة من البلديات لوزارة الادارة المحلية (قبل تدقيق الحسابات الختامية).
 - التحصيلات الذاتية من الرسوم والضرائب والأموال.
 - اعتماد الحسابات الختامية كمصدر للبيانات المالية.

تحليل البيانات المالية لبلديات الفئة الأولى

بلغ عدد البلديات في المملكة (١٠٠) بلدية في مختلف المحافظات وتقسم الى ثلاثة فئات: الأولى وعددها (٢٠) بلدية، والثانية تضم (٦٠) بلدية، أما الثالثة (٣٣) بلدية.

تم العمل من في هذا التقرير اصدار رقم ١ لعام ٢٠٢١ على تحليل البيانات المالية (الإيرادات والنفقات) لبلديات الفئة الأولى للأعوام من ٢٠١٦ ولغاية ٢٠٢٠ وتشمل البلديات (أربد الكبرى/الرحبة/الرمثا الجديدة/الزرقاء الكبرى/السلط الكبرى/الطفيلية الكبرى/الكرك الكبرى/المفرق الكبرى/جرش الكبرى/عجلون الكبرى/مأدبا الكبرى/معان الكبرى)، حيث تم الاعتماد على بيانات الحسابات الختامية الواردة من البلديات لوزارة الادارة المحلية (قبل تدقيق الحسابات الختامية).

- علما انه تم استطاع تأييد على كافة ارصدة الإيرادات ونفقات البقاءيات والتحققفات التي يتضمنها التحليل المالي من كافة البلديات باستثناء بلديات (المفرق/السلط/الكرك) كما ان لم يتم استلام تأييد على ارصدة البقاءيات والتحققفات بلدية الطفيلة الكبرى.
- في النشرات اللاحقة عند تدقيق الحسابات الختامية وبيانات المالية للبلديات سيتم اجراء التعديلات اللازمة على التحليل على ضوء مخرجات تدقيق الميزانيات للبلديات وحسابات الختامية.



الإيرادات البلدية الفئة الاولى

الإيرادات الفعلية الكلية للبلديات (التحويلات الحكومية، الإيرادات الذاتية، الإيرادات الاستثمارية) كما هو مبين بالجدول أدناه (بالدينار الأردني):

جدول رقم (ا) الأداء المالي للإيرادات البلدية الفئة الاولى

بلديات الفئة الاولى

مدخلات الأداء المالي للإيرادات

الدعم الحكومي	عام ٢٠١٧	عام ٢٠١٦	عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٢٠
دعم المحروقات	٣٧,٢١٥,٩٧٩	٣٨,٤٣٣,٤٣٣	٣٨,٤٣٣,٣٦٧	٤٣,٥٩٤,٣٦٦	٤٣,٥٩٤,٣٦٤
التخصيص	٩,٧٨,٥١٢	٩,٧٨,٥١٢	٩,٧٨,٥١٢	٩,٧٨,٥١٢	٩,٧٨,٥١٢
مجموع الدعم + التخصيص	٤٣,٥٩٤,٣٦٤	٤٣,٥٩٤,٣٦٣	٤٣,٥٩٤,٣٦٣	٤٣,٥٩٤,٣٦٣	٤٣,٥٩٤,٣٦٣
الإيرادات الذاتية	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥
مجموع الضرائب والرسوم	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥	٥٩,٢٤٢,١٨٥
مجموع رخص المهن	٢,٧٧٥,٧٦٨	٣,١٤٦,٨٦٨	٣,١٤٦,٨٦٨	٣,١٤٦,٨٦٨	٣,١٤٦,٨٦٨
مجموع رخص الابنية والانشئات	١١,٥٩٩,٤٣٧	١٢,٣٩٤,١٩٣	١٢,٣٩٤,١٩٣	١٢,٣٩٤,١٩٣	١٢,٣٩٤,١٩٣
مجموع العوائد	٥,٩٨,٣٥٧	٥,٨٣,٨٣٧	٥,٨٣,٨٣٧	٥,٨٣,٨٣٧	٥,٨٣,٨٣٧
مجموع الرسوم	٧,٦٣٠,٥٤٨	٧,٣٢٤,٩٠٦	٧,٣٢٤,٩٠٦	٧,٣٢٤,٩٠٦	٧,٣٢٤,٩٠٦
مجموع ايرادات منع المكاره وجموع النفايات	١٢,٣٩٣,١٧٨	١٣,٦٧٥,٥٣٠	١٣,٦٧٥,٥٣٠	١٣,٦٧٥,٥٣٠	١٣,٦٧٥,٥٣٠
مجموع ايرادات المختلطة	٢,٩٤٢,٥٤٩	٢٤,٦٢٧,٣٢٩	٢٥,٧٧٦,٨٧٤	٢٤,٦٢٧,٣٢٩	٢٤,٦٢٧,٣٢٩
مجموع المساهمات والهبات	٢,٣٦١,٦١٥	٢,٣٦١,٥٣٥	٢,٣٦١,٥٣٥	٢,٣٦١,٥٣٥	٢,٣٦١,٥٣٥
مجموع الايجارات	٦,٢٣٨,٩٠٦	٦,٢٣٨,٨١٠	٦,٢٣٨,٨١٠	٦,٢٣٨,٨١٠	٦,٢٣٨,٨١٠
مجموع ايرادات مشاريع انتاج السلع والخدمات	٠,٣٠٠,٣٠٠	٠,٣٠٠,٣٠٠	٠,٣٠٠,٣٠٠	٠,٣٠٠,٣٠٠	٠,٣٠٠,٣٠٠
مجموع ايرادات الفوائد	٦٥,٣٦١,٥٠٠	٦٥,٣٦١,٥٠٠	٦٥,٣٦١,٥٠٠	٦٥,٣٦١,٥٠٠	٦٥,٣٦١,٥٠٠
مجموع ايرادات الاستثمارات المالية	٥٢,٤٦١,٧٤٣	٥٢,٤٦١,٧٤٣	٥٢,٤٦١,٧٤٣	٥٢,٤٦١,٧٤٣	٥٢,٤٦١,٧٤٣
الاجمالي العام لينود ايرادات الذاتية	٣٨,٦٢٣,٧٠٥	٣٨,٦٢٣,٧٠٥	٣٨,٦٢٣,٧٠٥	٣٨,٦٢٣,٧٠٥	٣٨,٦٢٣,٧٠٥
اجمالي الابريادات	٦٨٩,٨١٣,٧٧١	٦٨٩,٨١٣,٧٧١	٦٨٩,٨١٣,٧٧١	٦٨٩,٨١٣,٧٧١	٦٨٩,٨١٣,٧٧١
نسبة الدعم والتخصيص من اجمالي الابريادات	%٣٧	%٣٦	%٣٥	%٣٤	%٣٣

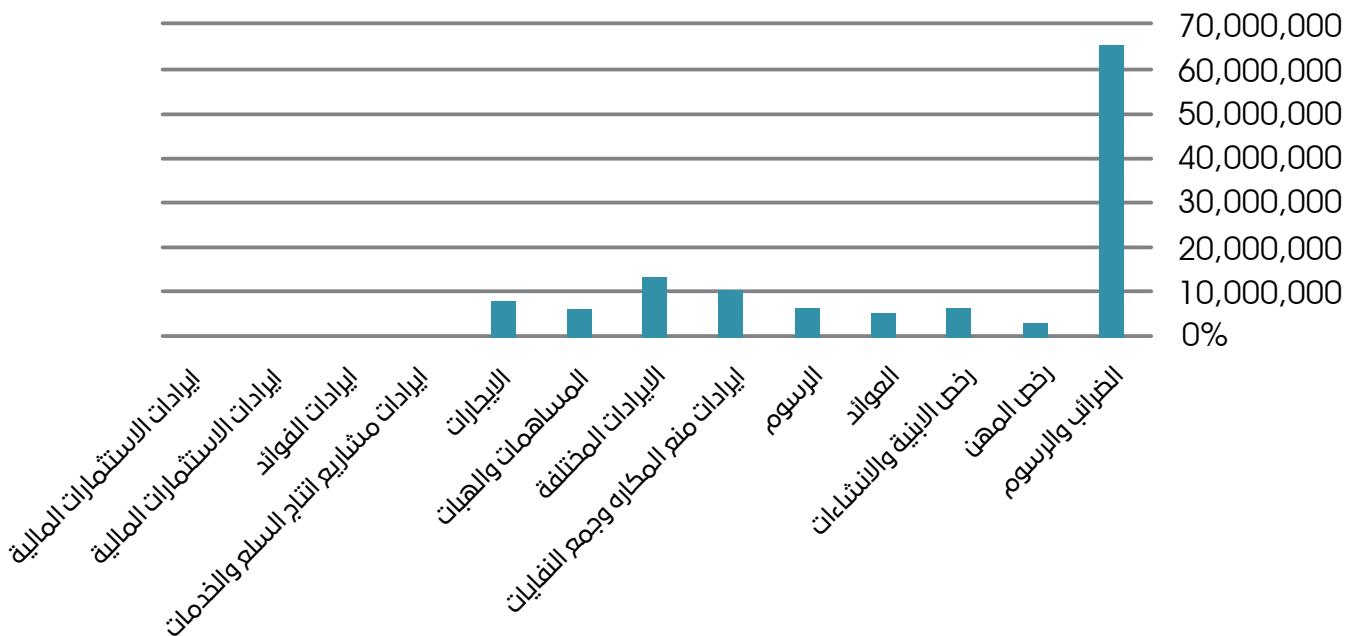


يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:-

- الدعم الحكومي من اجمالي الابريادات ٢٤٪ عام ٢٠١٨ فی حين زاد ليصبح ٢٩٪ في عام ٢٠١٩ نتيجة زيادة الدعم الحكومي في عام ٢٠١٩ و انخفض في عام ٢٠٢٠ ليصبح ٣٪ لبلديات الفئة الأولى نتيجة انخفاض ملحوظ في دعم المدروقات الموزع عن المقرر حيث تم توزيع الحصة بنسبة تقارب ٥٪ عن الحصة المقررة، و جاء هذا الانخفاض نتيجة جائحة كورونا التي أثرت على الوضع المالي لكافة القطاعات والتي من ضمنها البلديات.
- عند مقارنة الابريادات الذاتية خلال الخمس سنوات الأخيرة للبلديات (٢٠١٦-٢٠٢٠) يلاحظ انخفاض ملحوظ بها، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال عام ٢٠١٩ و بلغت بقيمة ٤٦,١٩١ دينار و جاء هذا الانخفاض نتيجة جائحة كورونا التي أثرت على الوضع المالي لكافة القطاعات والتي من ضمنها البلديات.

تحليل رأسى لبيان الابريادات الذاتية للبلديات الفئة الأولى لعام ٢٠٢٠ وحسب الرسم البياني أدناه:

عام ٢٠٢٠



- * أعلى بلدية في الابريادات الذاتية لعام ٢٠٢٠ (من بلديات الفئة الأولى) كانت بلدية الزرقاء الكبرى بمبلغ ٤٦,٧٣٨,٩٣٧ دينار، تليها بلدية اربد الكبرى بمبلغ ٤٥٢,٤٦ دينار، تليها بلدية الرصيفة بمبلغ ٤٥٢,٤٦ دينار.

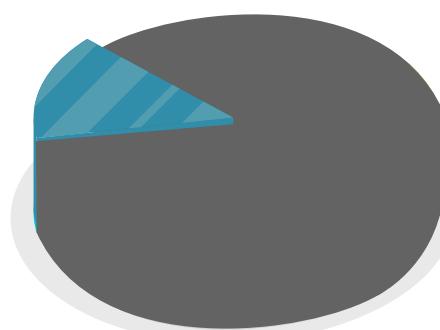


النفقات بلديات الفئة الأولى

النفقات الفعلية الكلية لبلديات الفئة الأولى الجارية والرأسمالية حيث بلغ مجموع النفقات الفعلية الكلية الفعلية لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٤٩٧,١٤ دينار، حيث بلغ مجموع النفقات الرأسمالية بمبلغ ٦٥٩,٧٣ دينار (النفقات الرأسمالية الإدارية ٦١,٢٤ دينار و النفقات الرأسمالية الخدمية ٣٣٦,٥٢ دينار و النفقات الرأسمالية الاستثمارية ٨٤٩,٣٧ دينار) أي أن نسبة مجموع النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات الكلية تقارب (١٥%) كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم (٢) الأداء المالي للنفقات بلديات الفئة الأولى

البيان	عام ٢٠٢٣	عام ٢٠٢٢	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٠	عام ٢٠١٩	عام ٢٠١٨
مجموع الرواتب والأجور والعلاوات	٧٣,٣٥١	٧٦,٦٤٤,٣٣٢	٧٨,٨٤٧,٨٦٩	٩٠,٥٦٨,٥٦٨	٩٠,٢٩٨,٥٦٨	٩٢,١٦٣,٨٣٤
مجموع مصاريف ادارية وعمومية	١٤,٣٩,٨٥٣	١٦,٢٣٥,٤٤٩	١٩,٨٥٦,١٩١	٢٠,٥٦٦,١٩١	٢٠,٤٥٠,٤٥٠	٢٠,٤٥٩,٧٣٠
مجموع مصاريف الابيجارات	٩٢٩,٦٨٠	١,٢٥٢,١٧	١,٣٦٩,٣٩٣	١,٣٧٧,٧٧٩	١,٣٩٨,٧٧٨	١,٧٩٢,١١١
مجموع مصاريف الصحة والبيئة	١,٣٣٤,٧٤٩	١,٤٥٠,٤٧٦	١,٤٧٧,٧٦٨	١,٤٧٧,٩٧٧	١,٤٩٣,٩٧٣	١,٥٨٥,٥٨٩
مجموع مصاريف اجتماعية	٤٢٣,٨٠٠	٣٩٦,٥٧٦	٣٨٣,٩٧٣	٣٩٢,٣٣٨	٣٩٣,٣٣٨	٣٩٤,٩٧٤
مجموع مصاريف الصيانة	٦,١٥٣,٤٣٦	٦,٧٤٧,١٤٣	٧,٩٦٠,٥٥٣	٧,٩٦٢,٧٧٧	٧,٩٦٣,٨١٨	٧,٩٦٤,٧٧٧
مجموع مصاريف فوائد وعمولات	٣,٣٤٠,٩٧٨	٦,٦٦٦,٦٦٣	٦,٧٦٧,٧٧٧	٦,٨٩٧,٧٥٣	٦,٩٦٠,٩٦٠	٦,٩٦٣,٩٦٠
مجموع المصاريف الإدارية والعمومية	٩٨,٤٤٩,٩٢٣	١٢,٣٩٣,٩٨٤	١٢,٣٩٤,٦٤٦	١٢,٣٩٤,٦٧٤	١٢,٣٩٤,٦٧٤	١٢,٣٩٤,٦٧٤
مجموع نفقات رأسمالية ادارية	٦٥٣,٠٥٦	٦٧٦,٦٥١	٦٨٦,٦٥١	٦٨٧,٦٥١	٦٨٨,٦٥١	٦٨٩,٦٥٠
مجموع نفقات رأسمالية خدمية	٣,٣٥٠,٣٥٩	٣,٦٣٥,٣٥٩	٣,٦٣٦,٣٥٩	٣,٦٣٧,٧١٤	٣,٦٣٧,٧١٤	٣,٦٣٧,٧١٣
مجموع نفقات رأسمالية استثمارية	٤٢٣,٣٠٠	٤٢٤,٣٠٠	٤٢٤,٣٠٠	٤٢٤,٣٠٠	٤٢٤,٣٠٠	٤٢٤,٣٠٠
مجموع الاستثمارات المالية	.	٥٩١,١٧٨	٥٩١,١٧٨	٥٩١,١٧٨	٥٩١,١٧٨	٥٩١,١٧٨
نفقات مجتمع محلي	.	.	.	٥٧,٧٩٧	٥٧,٧٩٧	٥٧,٧٩٧
مجموع النفقات الرأسمالية	٣٨,٧٤١٥	٣٨,٧٤١٥	٣٨,٧٤١٥	٣٨,٧٤١٥	٣٨,٧٤١٥	٣٨,٧٤١٥
الاجمالي العام، لبنيود النفقات	١١٧	١٢٠,٥٧٦	١٢٠,٥٧٦	١٢٠,٥٧٦	١٢٠,٥٧٦	١٢٠,٥٧٦
نسبة النفقات الإدارية والعمومية إلى اجمالي النفقات	١٥%	٢٢%	٢٣%	٢٦%	٢٧%	٢٨%



نسبة النفقات الرأسمالية إلى اجمالي النفقات
١٥%

نسبة النفقات الإدارية
والعمومية إلى اجمالي النفقات
٨٥%



أفضل الممارسات لأداء بلديات الفئة الأولى لعام ٢٠٢٣

تم اعتماد أفضل الممارسات لبلديات الفئة الأولى لعام ٢٠٢٣ استناداً إلى البقايا المدورة من السنوات السابقة إضافة إلى تحققات عام ٢٠٢٢ وتم مقارنة الإجمالي مع التحصيلات حيث تم الاعتماد على بيانات الحسابات الختامية الواردة من البلديات لوزارة الإدارة المحلية (**قبل تدقيق الحسابات الختامية**), وكانت النتائج لبلديات الفئة الأولى (مرتبة من الأعلى في التحصيل) كما يلي:

جدول رقم (٣) أفضل الممارسات لأداء بلديات الفئة الأولى لعام ٢٠٢٣

اسم البلدية	المفرق الكبري	البقايا المدورة لعام ٢٠٢٣	تحصيلات ٢٠٢٢%	مجموع بقايا و تحققات ٢٠٢٢,٥٤	تحققات ٢٠٢٢,١٠	البقايا المدورة لعام ٢٠٢٣,٥٤	نسبة التحصيل لعام ٢٠٢٣	البقايا المدورة لعام ٢٠٢٣,٢٣
السلط الكبري		٦٦٦,٩٩١	٤٥%	٧,٤٧٢,٧٩١	١٠٧,٣٨٤,٦٩١	٤,٣٨٦,٦٥٧		
الرطيفة		٩,١٥٤,٢٣	٣٣%	٣,٩٩٦,٤٩٣	٥,٠١٣,١٣٣	٤,٣٤٠,٥٤		
الزرقاء الكبري		٣٢,٥١٢,٨٩٢	٢٣%	١٢,٩١٨,٤٥٠	٤٥,٤٣١,٣٤٢	١٢,٣١٦,١٣٣		
معان الكبري		٣,١٧٨,٣٣	٢٣%	١,١٨٧,١٠٠	٤,٢٤,٩٧٣	٣,١٣٨,٩٥٥		
اربد الكبري		١٤,٧٤٣,٩٢	٢٣%	١٨,٩٣١,٢١١	٥٢,٩٧٠,٤٨٩	٣,١٤٣,١٢٣		
جرش الكبri		٥,٦١٩,٩٥	١٧%	٣,٧٦٩,٥١١	٦,٧٧٩,٦٣٠	٣,١٦٢,١٢٧		
الرمثا الجديدة		٧,٠٨٠,٤	١٦%	١,٣٤٨,٢١٣	٨,٣٦٠,٣٥٢	١,٧٦,٥٩٠		
عجلون الكبri		٢,٠٩٤,٦	١٤%	٢,٩٣٠,١٩٧	٢,٩٣٠,٢٩٥	٢,٤٨,٧٤٨		
الطفيلة الكبri		٤,٩٨٣,٦	٩%	٤,٠١٩,٨١٤	٤,٥٤١,٩٧	٣,١٤٤٢,٣٧		
مادبا الكبri		١١,٥١٤,١	٧%	٩,٤٤٢,٤٥٤	١٢,٨٧٧,٩٣٤	١٢,٨٦,٥٤١		
الكرك الكبri		٥,٣٥٦,٥	٧%	٣,٨٦٢,٧٢٢	٥,٦٤٣,٧٣	٤,٦٦٣,٩٣		
المجموع		١٣٧,٨٤٣,٤٦	٢٥%	٤٤,٧٧٣,٨٤	٨,٧١٧,٣٤٩	٥٢,٧٣٧,٣٤٩		

• بلخ اجمالي (بقايا+تحقق) لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٨,٧١٧,٢٣ دينار.

• بلخ اجمالي التحصيلات بمبلغ ٤٤,٧٧٣,٨٤ دينار، اي بنسبة تقارب ٢٥ % من اجمالي البقايا والتتحققات.

• بلغت البقايا المدورة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ٤٤,٧٧٣,٨٤ دينار، وهي تمثل ذمم مدورة لعام ٢٠٢١ لصالح البلديات لم يتم تحصيلها خلال عام ٢٠٢٢، اي ما نسبته ٧٥٪ ذمم غير محطة ، مما يؤشر الى وجود ضعف في ادارة تحصيل الابريادات الذاتية والذمم المدينة في البلديات وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية، مما يتطلب اتخاذ سياسات واجراءات من قبل البلدية لرفع نسب التحصيل، على سبيل المثال لا الحصر (تكليف او احداث قسم لمتابعة التحصيلات وربطها بمؤشرات الاداء الخاصة بموازنة البلدية).



تطور مديونية بلديات الفئة الاولى خلال الأعوام من ٢٠١٦-٢٠٢٣ ولغاية ٢٠٢٣:

جدول رقم (٤) تطور مديونية بلديات الفئة الأولى

البلدية	بلدية اربد الكبرى	مديونية ٢٠٢٣	مديونية ٢٠٢٢	مديونية ٢٠٢١	مديونية ٢٠٢٠	مديونية ٢٠١٩	مديونية ٢٠١٨	مديونية ٢٠١٧	مديونية ٢٠١٦
بلدية الرمثا الجديدة/اربد		١,٧٥٤,٧٣٣	١,٧٦٣	١,٧٤١	١,٧٤١	١,٧٤١	١,٧٤١	١,٧٤١	١,٧٤١
بلدية الكرك الكبرى		١,٠٠٦,٥١	٣,٧٣٤,٩٤٧	٤,١٧٦	٤,١٧٦	٤,١٧٦	٤,١٧٦	٤,١٧٦	٤,١٧٦
بلدية السلط الكبرى		٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥	٣٧٧,٦٩٥
بلدية معان		٦,٥٤,٧٧٤	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢	٧,٠٧٠,٢٨٢
بلدية الزرقاء		٧,٥٧١,٣١٧	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨	٧,٤٦٧,٩١٨
بلدية الرصيفة - الزرقاء		٣,٢٨٧,٣٨٤	٥,٦٤٣,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠	٦,٣٧٦,٥٨٠
بلدية المفرق الكبرى		٢,٣٤٨,٧١٣	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١	١,٢١,١٠١
بلدية الطفيلة الكبرى		٥,٢٦٠,٩٤٩	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤	٤٢٨,٣٨٤
بلدية مادبا الكبرى		٣٧٦,٩٣٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠	٧٨٨,٨٠٠
بلدية جرش الكبرى		٣٧٤,٣٧٤	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥	٥٣٥,٤٣٥
بلدية عجلون الكبرى		٧,٣٥٠,٨٨٨	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧	٧,٣٥٠,٨٧٧
المجموع		٥٦,٨٦٥,٨٨٨	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧	٤٣٣,٥٩٥,٧٧٧

ملاحظات عامة على المديونية (القروض):

انطلاقاً من رسالة بنك تنمية المدن والقرى: تقديم التمويل اللازم، والخدمات المصرفية والاستشارات والدعم الفني وبناء القدرات للهيئات المحلية والجهات الراغبة من خلال مشاريع تنمية خدمية واستثمارية وتشجيع التشارك بين القطاع العام والخاص لتحسين واقع المجتمعات المحلية تكون القروض الممنوحة للبلديات من قبل بنك تنمية المدن والقرى كما يلي:

- أ- القروض التقليدية.
- ب- التمويل الإسلامي: تم إنشاء الدائرة استناداً نظام تمويل مشاريع هيئات المحلية رقم ١٩ لسنة ٢٠١٤ المنشور على الصفحة ٢٢٩ من الجريدة الرسمية رقم ٥٢٦ بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٦ الصادر بموجب الفقرة (٥) من المادة (٥) من قانون بنك تنمية المدن والقرى وتعديلاته رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥.



الملاحظات:

- يتم احتساب المديونية على القروض التقليدية لدى بنك تنمية المدن والقرى استناداً إلى المبالغ المسحوبة من القروض، وليس على مبلغ القرض الممنوح للبلدية بحيث يتم احتساب الأقساط والفوائد والمديونية على ضوء ما يتم سحبه من القرض وليس على إجمالي القرض الممنوح وبالتالي فإن المبلغ المتبقى من القرض لا يدخل ضمن مديونية البلدية ولا يحتسب عليه قسط أو فائدة ما لم يتم سحبه.
- عند منح القرض يتم من البلدية ٤٤ شهر سماح للأقساط بحيث يستحق القسط الأول بعد مضي ٤٤ شهراً.
- يتم احتساب الفائدة بشكل يومي وتقيد رباعي وتحصل سنوي من حسابات الوديعة (حساب رقم ٤٣) لدى بنك تنمية المدن والقرى.
- تم تأجيل تحصيلات الأقساط والفوائد المستحقة على البلديات لعام ٢٠٢٣ استناداً إلى قرار مجلس الإدارة وهي مبادرة للتخفيف على البلديات نتيجة العباء والنفقات التي ترتب عليها نتيجة جائحة كورونا حيث كانت الأقساط والفوائد المؤجلة لعدد (٤٤) قرض بمبلغ ٤٣٦٤,٦ دينار للأقساط، ومبلغ ٩٩٥,٧٦٦ دينار للفوائد.
- المديونية المشار إليها والتي تم تحليلها خلال التقرير الأول اصدار رقم ١٢٠٢٣ يتضمن المديونية على القروض التقليدية.



الملاحظات:

- يتم احتساب المديونية على القروض التقليدية لدى بنك تنمية المدن والقرى استناداً إلى المبالغ المسحوبة من القروض، وليس على مبلغ القرض الممنوح للبلدية بحيث يتم احتساب الأقساط والفوائد والمديونية على ضوء ما يتم سحبه من القرض وليس على إجمالي القرض الممنوح وبالتالي فإن المبلغ المتبقى من القرض لا يدخل ضمن مديونية البلدية ولا يحتسب عليه قسط أو فائدة ما لم يتم سحبه.
- عند منح القرض يتم من البلدية ٤٤ شهراً سماح للأقساط بحيث يستحق القسط الأول بعد مضي ٤٤ شهراً.
- يتم احتساب الفائدة بشكل يومي وتقيد رباعي وتحصل سنوي من حسابات الوديعة (حساب رقم ٤٣) لدى بنك تنمية المدن والقرى.
- تم تأجيل تحصيلات الأقساط والفوائد المستحقة على البلديات لعام ٢٠٢٢ استناداً إلى قرار مجلس الإدارة وهي مبادرة للتخفيف على البلديات نتيجة العباء والنفقات التي ترتب عليها نتيجة جائحة كورونا حيث كانت الأقساط والفوائد المؤجلة لعدد (٤٤) قرض بمبلغ ٤٣٦٤,٦ دينار للأقساط، ومبلغ ٩٩٥,٧٦٦ دينار للفوائد.
- المديونية المشار إليها والتي تم تحليلها خلال التقرير الأول اصدار رقم ١٢٠٢٢ يتضمن المديونية على القروض التقليدية.





أثر جائحة كورونا على البلديات

- أدى حظر التجول واغلاق سوق العمل الذي تم فرضه من شهر اذار ولغاية شهر أيار من العام الماضي ٢٠٢٠ والناجم عن جائحة كورونا الى تدهور الاقتصاد الأردني، مما أدى الى زيادة المصارييف التشغيلية في البلديات، بسبب تحول مواردها الشحذة الى توفير الامدادات الطارئة لأنشطة التعقيم في البلديات وتوفير الوقود للآليات والمركبات الخدمية.
- كما أثرت هذه الجائحة على التحويلات الحكومية للبلديات من حيث تأثر الدعم الحكومي بالإضافة الى انخفاض دعم المحروقات حيث تم توزيع ما يقارب ٥٧٪ من الدعم المقرر، الى جانب انخفاض الإيرادات الذاتية للبلديات على نحو ملموس.
- دعت وزارة الإدارة المحلية المواطنين للاستفادة من الإعفاءات بنسبة (٢٥٪) على ضريبة المسقفات والمعرف ورخص المهن والإعلانات والتحققات مع إمكانية التقسيط حتى نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك لتشجيع المواطنين على تسديد الديم المستحقة للبلديات لزيادة إيرادات البلديات كون جائحة كورونا أدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وكان لها الأثر المباشر على المواطنين وكافة القطاعات.





المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الادارة المحلية
وبنك تنمية المدن والقرى
التقرير المالي للبلديات
للعام ٢٠٢٠
اصدار رقم (ا) لعام ٢٠٢١

